أحمد صالح رابضة

مَعَالِمُ عَدَن التَّارِيخِيَّة

مركز الدراسات والبحوث اليمني المركز الفرنسي للدراسات اليمنية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالم عدن التاريخية

أحمد صالح رابضة

معالم عدن التاريخية

مركز الدراسات والبحوث اليمني - المركز الفرنسي للدراسات اليمنية

الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م
حقوق الطبع محفوظة
- مركز الدراسات والبحوث اليمني
الجمهورية اليمنية - صنعاء - شارع الزبيري - ص.ب ١١٢٨
هاتف ٢٠٠٤٨٥ - ٢٠٠٤٧٠ - برقياً : يمنات

- المركز الفرنسي للدراسات اليمنية - صنعاء
الجمهورية اليمنية - صنعاء - شارع ٢٦ سبتمبر - بيت العجمي - ص.ب ٢٦٦٠
هاتف ٢٧٥٤١٧ - فاكس ٢٧٠٧٢٥
e-mail: fburg@y.net.ye

تنفيذ
دار الفكر المعاصر
لبنان - بيروت

تصدير

لعلي لا أغلو في القول إن معالمنا التاريخية والأثرية تعاني من نقص كبير في الدرس المنهجي الأكاديمي المستقصي، المستند إلى المصادر الكلاسيكية، ومعطيات الاستكشافات الأركيولوجية الحديثة، وعلى الأخص، من قبل الكوادر اليمنية المتخصصة. ولعل ثمة أسباباً كثيرة كنا قد أتينا عليها في موضوعات سابقة لا مجال لذكرها هنا أهمها على الإطلاق صغر حجم المساحة المصدرية في المكتبات المتخصصة، أو التي ينبغي أن تكون متخصصة، وعدم توفر كتب الآثار والتراث حديثة التحقيق والدراسة، والتي غالباً ما تصدر في الخارج ويصعب على الباحثين والدارسين في الداخل الحصول عليها، وهي كثيرة كثرة مذهلة، وتحقيقات ودراسات الاختصاصيين في اليمنيات في العالم كله، وهي الأخرى عزيزة الوجود بالنسبة لنا.

إن توفر هذا الكم الكبير من المصادر قد يساعد الباحثين والدارسين المحدثين على تتبع سير حركة البحث العلمي النظري، والتطبيقي -وعلى الأخص ما يتعلق بدراسة المعالم التاريخية والأثرية في بلادنا، مقارنة بدراسة المعالم المختلفة في البلاد العربية والعالم كله. ولست أظن أن الدراسة الميدانية وحدها كافية لتقصي ودرس هذه المعالم، فإذا أردنا على سبيل التمثيل دراسة ميناء قنا التاريخي -آثارياً- لا شك أننا سنكون في حاجة كمرحلة أولى وضرورية إلى رصد وفحص المصادر الكلاسيكية التي تناولت هذا المعلم وهي في معظمها مصادر يونانية. وقد دأبت البعثات الأثرية قبيل الشروع في دراسة موقع أو معلم تاريخي ما على درس هذا المعلم مصدرياً عبر دراسة مستقصية للإشارات والملاحظات الواردة في هذا المصدر أو ذاك، ثم عقد المقارنات بين المرويات، ومعطيات ونتائج البحث الأثري الأركيولوجي.

وقد ظلت معالمنا التاريخية الماثلة أمامنا -على الأقل- المنارة، الصهاريج، المساجد، الأبواب، السدود، القلاع والحصون، الدور المشهورة كدار العفيف بالضبيات، والدور الأخرى المندثرة، وغيرها كثير، ظلت ردحاً من الزمن طي النسيان لا نعرف عنها شيئاً ذا بال إلا ما يرد من إشارات في كتب التاريخ التي تفيد بأنها من مخلفات الأدوار التاريخية المختلفة للحضارة اليمنية، ومن هذه الكتب التي أفردت فصولاً عن معالمنا التاريخية كتاب تاريخ ثغر عدن للمؤرخ أبي محمد عبد الله الطيب بن عبد الله بامخرمة المتوفى سنة ٩٤٧هـ[١] مستنداً إلى تاريخ المستبصر لابن المجاور.

وإشارات متفرقة أخرى في كتب الهمداني، والقلقشندي، والمقدسي، والدينوري، وعمارة اليمني، وأبي الفداء، والخزرجي، وبامخرمة وغيرهم، وهي إشارات غير دقيقة لم تفصح عن زمن تشييد هذه المأثرة أو تلك، فجاءت هذه الإشارات مقتضبة لا تشفي غليل الباحث، ولا تقدم له تصوراً شاملاً عنها. وقد ظهر الخلط وتباين الروايات فيها واضحاً، ففي حين ينسب ابن المجاور بناء المنارة للفرس؛ ويروي قصة ظريفة في هذا الصدد يجمع المؤرخون بما فيهم أبو الفداء -وتبدو روايته أكثر وضوحاً- على أنها من مخلفات العصر الأموي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يختلف الكتاب الأوربيون، والبريطانيون بصفة خاصة في ذلك اختلافاً يبعث على الحيرة[٢].

ثم يأتي الآثاريون فيدلون بدلوهم حيث يرى سيرجي شيرنسكي أن المنارة شيدت في القرن الثامن الميلادي، وأن زخرفتها تعود إلى القرن السادس عشر، وأن قاعدتها المضلعة ربما كانت قائمة على أثر قديم لعله يعود إلى ما قبل الإسلام[٣]. وقد استند كما يلاحظ في استنتاجه هذا إلى المصادر الكلاسيكية، والمعاينات الأولية للموقع، والمقارنات بين المآثر من حيث زخرفتها وطريقة البناء.

ويبدو التباين واضحاً في الروايات التي يسوقها الباحثون، والمؤرخون، والدارسون بمختلف مذاهبهم ومناهجهم العلمية عن الصهاريج، فمنهم من يعزو بناءها إلى الرسوليين والطاهريين، ومنهم من يميل إلى الاعتقاد بأنها من مخلفات

الحضارة اليمنية القديمة[٤]، ومنهم من يخلص إلى القول: «إن صهاريج الطويلة وحدها هي مجرد صرائف»[٥]. «وأن ما يعنيه الكتاب والرحالة الأقدمون بصهاريج عدن هي تلك الشبكة من الصهاريج داخل مدينة عدن»[٦]. وقد ذهب البحث الأثري مذهباً آخر، وسلك مسلكاً يغاير هذه الآراء، أو يكاد، وذلك بعقد المقارنات بين المآثر المماثلة في بلادنا، في بيحان، والضالع، وحضرموت وغيرها، تمتاز بنفس مزايا ومواصفات صهاريج مدينة عدن وتتفاوت في أحجامها، وسعتها مما حدا بالدارسين الآثاريين إلى القول «إنها من مخلفات الحضارة اليمنية القديمة»[٧].

وقد اكتشفت البعثة اليمنية السوفييتية المشتركة أثناء تنقيبها في مستوطنة قنا التاريخية بمحافظة شبوه صهاريج صغيرة، لعلها تتفاوت في أحجامها، وعثر الأهالي بمدينة الشحر على صهاريج وخزانات مختلفة الأحجام في

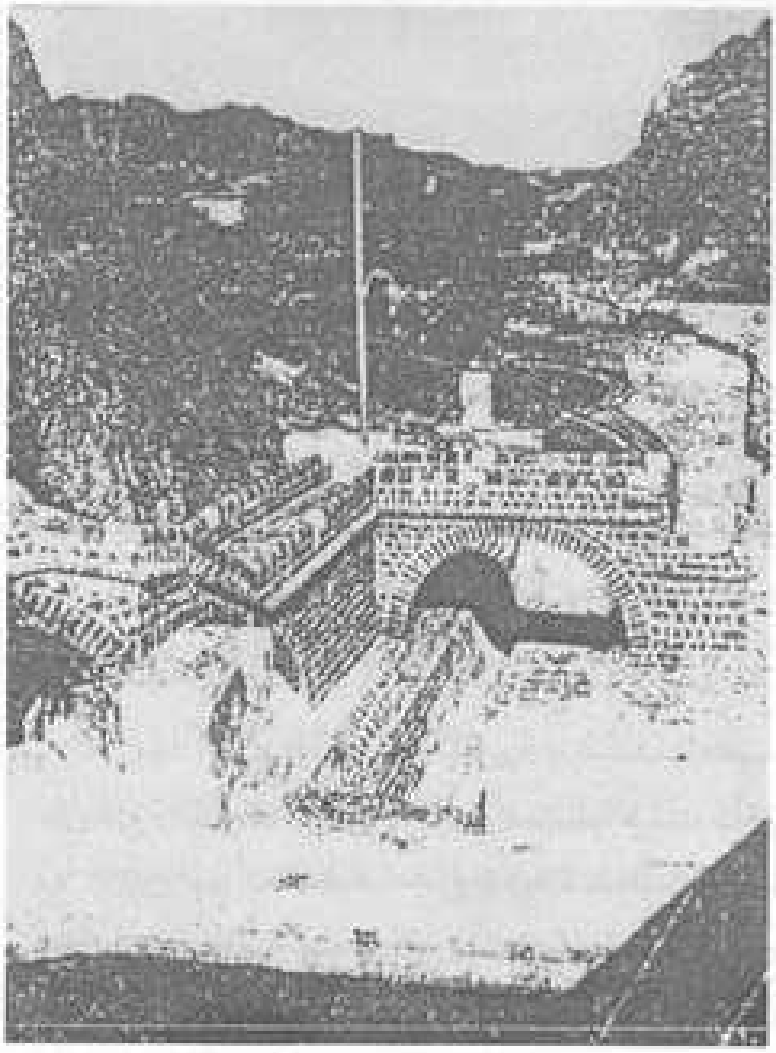

صهاريج الطويلة

(جبل حلدف) في الطريق المؤدية إلى ثبالة، لا شك أنها هي الأخرى من المخلفات القديمة.

ولعلنا ندرك -والحال هذه- أن اليمنيين الأقدمين عرفوا فن الهندسة المعمارية وأتقنوا وسائلها، فبنوا السدود الضخمة، كسد مأرب المشهور، وسدود أخرى أتى على ذكرها المؤرخ الهمداني، وشيدوا المعابد الفخمة، والدور المختلفة التي اكتشفت حديثاً في ريبون بوادي دوعن، وفي مستوطنة قنا التاريخية بمحافظة شبوه، وشقوا الأنفاق والممرات المعلاقة، كنفق عدن التاريخي، وممر مبلقه بمحافظة شبوه، وكلاهما يرجعان في أغلب الظن إلى مخلفات الحضار اليمنية القديمة. وقد أثار ممر مبلقه إعجاب الآثاري وبندل فيلبس فوصفه وصفاً دقيقاً في كتابه كنوز مدينة بلقيس[٨]. هذا إلى جانب المآثر والمعالم الكثيرة التي امتلأت بها وديان، ووهاد، وسفوح الأرض اليمنية، ومعظمها في الشطر الشمالي من الوطن اليمني، وقد أتى على ذكرها الأستاذ السياغي في كتابه معالم الآثار اليمنية[٩].

إن الاعتقاد السائد لدى بعض الدارسين الذين يشككون في الزمن التاريخي لبناء الصهاريج، ويسعون جاهدين إلى قطع الصلة بينها وبين المخلفات الحضارية للأدوار التاريخية للحضارة اليمنية القديمة، يثير بعض التساؤلات، بيد أنه يغني البحث العلمي بما يثيره من جدل ونقاش يفيد الدارسين المحدثين، ويحفز النفس إلى مزيد من البحث المنهجي الرصين، على الرغم من أن البحث الأثري في بلادنا يؤكد على الأخذ بنظرية المآثر المماثلة ومقارنتها بعضها بالبعض الآخر، ويخلص إلى أن هذه المآثر ترجع إلى المخلفات الحضارية القديمة.

وقد أجرى الباحثون الآثاريون دراسات فاحصة على جزيرة صيرة -كموقع تاريخي وآثاري قديم هو الآخر، وكمنطقة كانت مأهولة بالسكان منذ أقدم الأزمنة . . . تبين لهم أن اكتشاف الجزيرة هو اكتشاف لتاريخ مدينة عدن[١٠]. ودعوا إلى إيلاء أهمية خاصة لهذه المواقع الآثارية كلها والعناية بمخلفاتها، وإجراء الفحوصات والدراسات المستمرة عليها بغية الحفاظ عليها.

وتجدر الإشارة أن التشييدات الحديثة ومنها (شق الطريق الدائري) في هذه

الجزيرة قد مس بشكل وبآخر بعض المآثر القديمة -من وجهة نظرنا- فقد تلاشت المحطة البحرية التي كانت تقف بمحاذاة (قصر الثورة)، الشكر قديماً، مقر مركز الأبحاث الثقافية والآثار والمتاحف، ولعل بعض حجارتها السوداء الداكنة تعود إلى

مركز الأبحاث الثقافية (الشكر قديماً)

مخلفات سوق عدن القديم، وكان أولى بالجهات المعنية في مثل هذه الأحوال أن تقوم بتوثيقها قبل تلاشيها، وقبل أن تكتسحها المشاريع العمرانية الحديثة.

لقد نبه علماء الآثار وخبراء المعالم التاريخية على أهمية الحصون القائمة على السلسلة الجبلية في جزيرة صيرة وحقات، بما في ذلك القلعة التاريخية التي تضرب بجذورها إلى القدم، حيث كانت هذه الحصون مأهولة بالسكان. وقد أكدت المصادر الكلاسيكية صحة ما ذهب إليه هؤلاء العلماء في هذا الصدد فأفادت أن قادة البلد في عصورها السحيقة والوسيطة كانوا يلجؤون إليها ويلوذون بها، وكانت مساكنهم على قمم الجبال، على (الخضراء) و(المنظر) و(التعكر)، ونذكر من هؤلاء آل زريع، وآل أيوب، والأقوام الأخرى الوافدة كالبربر، وأهل القمر. وكانت تنتشر في هذه

المواضع العديد من الدور المشهورة (كدار السعادة) وهي دار ذات طراز فريد، و(دار البندر)، و(دار صلاح)، و(دار الخضراء) وغيرها، ولهذا فالمنطقة كلها تعد من أقدم أحياء مدينة عدن، وقيام المشاريع العمرانية عليها ينبغي أن يتم بحذر شديد، وبطرائق علمية كي لا يمس أثراً ما زال قائماً، أو مطموراً. وفي جولة استطلاعية (لجبل ضراس) أبو الوادي، شاهدت في صيف عام ١٩٨٥م بقايا بعض الشويرات الجبلية التي اختفت بفعل التعرية أو نتيجة التفجيرات الجارية في الجبل بغية شقه.

ولاشك أن معالم مدينة عدن وحدها قد تغيرت تغيراً كبيراً منذ الاحتلال البريطاني سنة ١٨٣٩م، فقد تهدمت العديد من القلاع والتسويرات وشيدت أسوار أخرى، ورممت قلاع كثيرة منها تلك التي رممها (جون وستون) البريطاني الذي رمم السور المعروف (بدرب الحوش) والقلاع المنتشرة على جبل التعكر، ناهيك عن بعض المآثر والمعالم الأخرى كصهاريج الطويلة سالفة الذكر -التي رممها بليغير- وارتدت منذ أيامه حلة قشيبة، غيرت معالمها الأصلية. ولا يخالج أي باحث منصف الشك في أنها تضرب بجذورها إلى القدم، على الرغم مما طرأ عليها من تغيير.

والواقع أن التغييرات الطارئة على المعالم أمر لا غبار عليه، خاصة تلك التي تقادم عليها الزمن، فقد تكون نتيجة عوامل التعرية وعوامل طبيعية أخرى، وهنا يستطيع الدارس الآثاري تحديد الضرر الناتج عنها ووضع الحلول لتلافيه، أما تلك التي تمسها الأيدي الآثمة أو الغافلة التي تجهل طبيعة الأثر والمعلم، فضررها أعمق حيث تستطيع تعميق الضرر فلا يجد الدارس الآثاري منفذاً لتفادي انتشاره، بل وربما أدى إلى مسخه تماماً كما هو الحال في المحطة البحرية سالفة الذكر التي قد يظن بعض الدارسين أنها ليست من الآثار في شيء، ولا شك أنها شيدت قبيل تشييد البراقات العسكرية في عهد الإدارة البريطانية قبل عام ١٩١٨م.

ولقد طرأت التغيرات غير المقصودة على بعض المآثر الأخرى كقصر الثورة (الشكر قديماً) مقر مركز الأبحاث الثقافية في الوقت الحاضر، والذي يطل على شاطئ صيره بالخليج الأمامي، وهو من المنشآت التاريخية المتميزة حيث أنشئ على الأرجح في العقد الثاني من هذا القرن حدود ١٩١٨م، وتعرض القصر في أوائل عقد الثمانينات للتبييض والطلاء الذي كاد أن يفقده معالمه الأصلية، ذلك لأنه يُفسد

قصر السلطان بسيئون

طبيعة الأثر التاريخي في المعلم ويُضفي عليه جدة مفتعلة . وقصر الثورة بسيئون التي أضيفت إليه أعمدة جديدة، ومواسير مجارٍ[١١] نبه إليها الخبراء الآثاريون في تقاريرهم العلمية.

ومجمع الصهاريج وما استحدثت فيه من تشييدات كادت أن تمس الأثر التاريخي. وقد دعا الخبير ميان عبد الحميد في تقريره المقدم إلى المركز اليمني للأبحاث الثقافية والآثار والمتاحف إلى ضرورة نقل بعض التشييدات الحديثة من مواضعها القريبة من الصهاريج إلى مواضع أخرى[١٢]. ودعا البعض الآخر من الخبراء إلى إزالة التبييض والتجصيص المفتعل وحديث العهد من بعض الصهاريج[١٣].

إن الاكتشافات الأركيولوجية الحديثة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن اليمن غنية بمآثرها التاريخية والأثرية حيث تنتشر هذه المآثر والمعالم التاريخية والأثرية في كل منطقة يمنية شمالاً وجنوباً، مما يزيد الاعتقاد رسوخاً بأن اليمن منبع من منابع

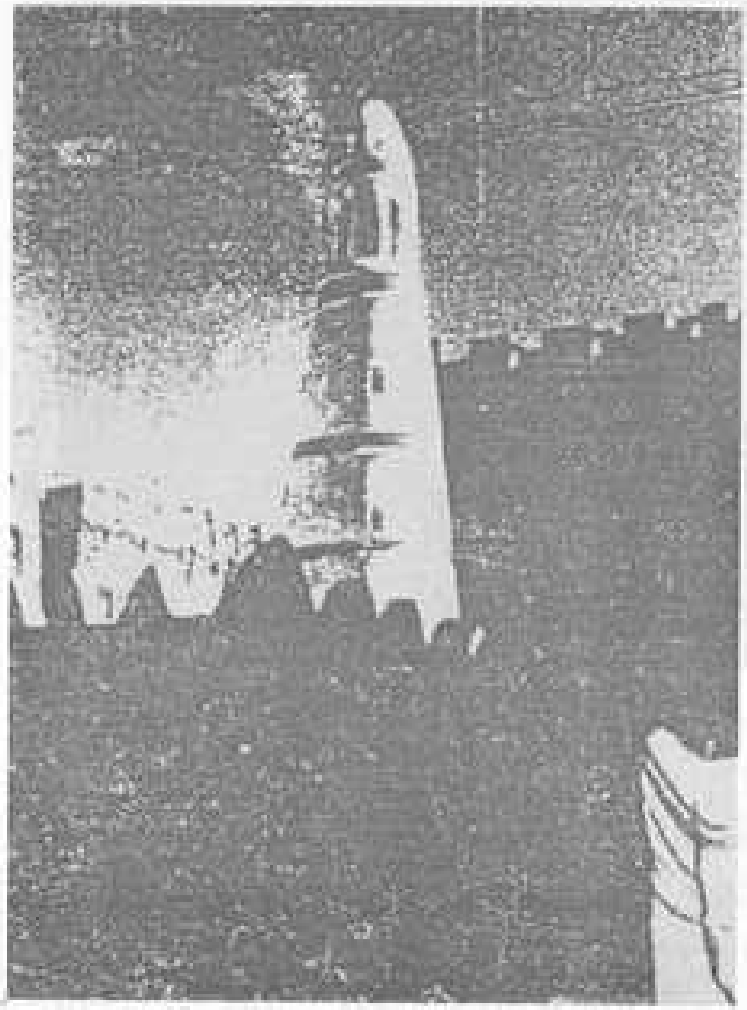

الحضارة العالمية دون غلو في القول، وفي الحق إن نتائج التنقيبات والحفريات اللتين تقوم بهما البعثتان اليمنية- الروسية، واليمنية- الفرنسية في بلادنا، أكدت صحة ما نذهب إليه، ففي مستوطنة ريبون الواقعة في وادي دوعن بمحافظة حضرموت دلت النقوش المكتشفة حديثاً على انتشار الكتابة بين أوساط العامة بشكل آثار إعجاب العلماء، واكتشفت أطلال مبان حجرية ضخمة تعود إلى القرن الثالث-الرابع، ق.م، تعددت وظائفها كما يقول العلماء فغرفة للسكن وأخرى لحفظ الآنية، وثالثة للمواشي(١٤).

مسجد قديم بحضرموت

فإذا كنا في ماسبق نميل إلى الاعتقاد -من غير تحقيق ولا تثبيت- أن أهل القمر هم أول من بنى الدور الحجر بمدينة عدن مثلاً آخذين برواية ابن المجاور التي أطلقها في مرحلة ما، فلعل البحث الأثري مستقبلاً سيقف موقف النقيض من هذه الرواية، وهي رواية لاحظ لها من الصواب في ما نظن إلا إذا كان المراد منها فترة زمنية بعينها، ذلك أن المدينة كما يرى بعض المؤرخين برزت في القرنين السادس والخامس قبل الميلاد.

كما برزت أطلال معابد ضخمة كمعبد الزهرة (عثتر) و(معبد ذات حميم) واكتشفت معابد مماثلة في حديقة معبد للإله القمر (سين) وآخر في مستوطنة مشطة في باقطفه، ومعابد أخرى في امعادية في مكيراس، إلى جانب العديد من المباني الحجرية الضخمة وكلها خرائب.

وأكدت الدلائل العلمية أن مستوطنة قنا التاريخية (حصن الغراب) الواقعة في محافظة شبوه شهدت تطوراً اقتصادياً واجتماعياً في القرون السحقة وكانت تضم العديد من الجنسيات الوافدة، إذ كانت الصلات بينها وبين الأمم السائدة وقتذاك كبيرة، بحيث برزت مؤثرات اقتصادية على طريق فن المعمار، لعل بعثات الآثار تعمل على درسها واستقصائها. وقد أفادت التقارير العلمية أن الملك شعرم أوتر السبئي هاجم المدينة وأخرب معبدها وحصنها سنة ٥٢٥م، كما نخرّب الميناء حدود القرن الأول ق. م-القرن الثاني ب. م، بيد أنه عاد إلى وضعه السابق واستمر حتى القرن السابع الميلادي[١٥].

وأجريت حفريات متعددة أخرى في مناطق مختلفة، ففي (منطقة حسنة) في أبين، (وجبل قلع) في محافظة لحج عُثر على آثار تعود إلى العصر الحجري مما حدا بالعالم سبرجي شيرنسكي إلى القول أن جبل قلع هو المعلم الوحيد في العصر الحجري الأقدم في شبه الجزيرة العربية[١٦].

وفي تمتع (هجر كحلان) بمحافظة شبوه، اكتشف الدليل التجاري الذي حمل تفاصيل مهمة عن التجارة وأحكامها في دولة قتبان ومعين، وكشف النقاب أو كاد عن العلاقات التجارية السائدة حينذاك.

إن مجمل هذه المعلومات على قلتها المستقاة من تقارير البعثات اليمنية السوفييتية المشتركة وتقارير أخرى متفرقة تفيد أن اليمن في عصورها السحيقة كانت في أوج ازدهارها وتطورها بل تؤكد بالأدلة العلمية الدامغة صحة ماذهب إليه كتاب اليونان ومانقله إلينا صاحب كتاب الطواف حول البحر الأحمر، ولاشك أن التنقيبات القادمة ستأتي بالجديد والمستجد في هذه المجالات الحيوية.

والجدير بالإشارة أن كوادرنا اليمنية الآثارية المتخصصة وتلك التي لم تظفر

بعد بالتأهيل العلمي يبذل جهوداً في سبيل إرساء قاعدة بحثية متينة في اليمن حيث تشارك طائفة منها في مواسم التنقيب، وتقوم بوضع استنتاجات وإعداد أبحاث بالغة الأهمية كتلك التي تحويها التقارير الموسومة بـ(حضرموت) القديمة والمعاصرة، بيد أننا ندعو إلى تجذير وتأصيل هذه الجهود المثمرة بحيث تغدو تقليداً متبعاً سنوياً، وذلك عن طريق تشكيل بعثة آثارية يمنية صرفة، أو وحدة آثارية ذات مزايا ومواصفات مماثلة قدر الإمكان، تقوم بإجراء الدراسات الميدانية في مواضع ما زالت في حاجة للدراسة والفحص كجزيرة صيرة وما حواليها، وأحياء مدينة عدن القديمة -على الرغم من صعوبة ووعورة البحث الميداني فيها- ومساجدها ودورها العتيقة، وإعادة النظر في معطيات الدراسة الميدانية في المواقع الأخرى -على سبيل الدربة والترويض- كنقب الهجر في وادي ميفعه، ومستوطنة هجر بن حميد، ومقبرة حيد بن عقيل، والبحث الميداني في المناطق التاريخية المندثرة كالمباه، ورباك، واللخبة، وإرم ذات العماد (الأسطورة)، والدراسة المستفيضة للدور التاريخية المندثرة كدار السعادة، ودار المنظر، ودار الخضراء، وغيرها، والقائمة كدار العفيف في الضبيات بالضالع التي تعد من مخلفات العصر الطاهري، وإجراء الدراسات المستفيضة على المقابر التاريخية، والمساجد العتيقة كمقبرة جوهر التي يرقد فيها العديد من علماء اليمن، كالطيب عبد الله بامخرمة صاحب قلادة النحر، وتاريخ ثغر عدن. ومن المفيد الإشارة إلى أنه أجري حفر في المقبرة، كشف عن طرائق بالغة الأهمية في المثاوي، حيث عُثر على رخامة كبيرة على قدر مساحة المثوى تغطي أحد القبور، ومسجد عبد اللاه أحمد بن عيسى المهاجر بن أحمد بن عيسى المدفون في بور، بحضرموت، ومسجد الشيخ بن إسماعيل، وسعد تاج العارفين بالشحر، وبوابات مدينة الشحر وأسوارها التي تعرضت للاندثار بفعل تقادم الزمن، وعقود مسيال سمعون وغيرها مما لا يحضرنا الساعة.

ولا ريب أن دراسة هذه المآثر والمعالم ستؤتي ثمارها في المستقبل، وسوف تفعل هذه الممارسات -إذا كتب لها الاستمرار- فعلها بجدارة في خلق كادر له خبراته المميزة إلى جانب تأهيله العلمي.

ولعلنا بجهودنا هذه نستطيع تفادي حدوث التحلل، والتآكل في بعض المآثر، والسرقات والسطو في البعض الآخر على نحو ما حدث لمقبرة حيد بن عقيل التي قيل إن قبورها نهبت منذ بعثة ويندل فيلبس. كما سيؤهلنا هذا الصنيع لمعرفة ما يطرأ على الآثار من تزييف بهدف البيع.

ولقد صدق الخبير الروسي بطرس قرناز نفتش حين قال: «إن التاريخ والثقافة اليمنية لا يستطيع كتابتها بشكل كامل غير أبنائها»[١٧]. وهذه حقيقة لا مناص منها، بل هي ماثلة للعيان في ظل النظرة العلمية الواعية للثقافة، والتراث، والآثار في بلادنا.

وعليه يتوجب علينا العناية والرعاية الكاملتين لجهود العاملين في هذه الحقول العلمية، من الكوادر اليمنية كي تستطيع أن تخطو بثبات نحو تحقيق ما تصبو إليه العقول وما تهدف إليه الخطط العلمية.

وبما أن المعالم التاريخية لم تحظ بالرعاية والعناية اللازمة من قبل الآثاريين، والباحثين المحليين من حيث تناولها، ودرسها، الدراسة المستقصية، فقد حاولنا بذل قصارى جهودنا في درسها، والتقصي عنها -قدر إمكانياتنا- مستندين إلى الدراسات الميدانية، والمصدرية في آن واحد، على الرغم من قلة الدراسات الأثرية والتاريخية في هذا المضمار، وندرة المصادر التي أشارت للمعالم من قريب أو بعيد.

وكان مُعولنا على المراجع، والمصادر التي أفردنا لها ثبتاً في نهاية كل دراسة، وهي قليلة لا ريب في ذلك، إلى جانب دراستنا الميدانية المتواضعة لهذا المعلم التاريخي، أو ذاك، وذلك بالنزول الميداني إلى المعالم، والبحث فيها، واستقصائها ومقارنة معطيات ما استنتجناه بنتائج الدراسة المصدرية المتأنية، وخلصنا إلى هذه الدراسة التي بين دفتي هذا الكتاب.

وقد آثرنا -بادئ ذي بدء- التركيز على أهم معالم مدينة عدن، وهي من المدن الأثرية المتميزة وتحتضن العديد من المعالم منها: صهاريج عدن وجزيرة صيرة، وقلعتها التاريخية، والمنارة التي تُعد من بقايا جامع عدن القديم -على الأرجح-

والذي قيل إنه يمتد من (إدارة البريد العام بعدن) إلى (الغرفة التجارية)، والسدود، والأسوار وأهمها: سور عدن القديم، الذي اندثر تماماً، والأسوار الجبلية، التي مازالت بقاياها ماثلة للعيان في بعض المواقع، والمساجد القديمة، وقنوات المياه، والحارات، والأحياء القديمة وأهمها: حارة الزعفران، والقطيع، وحافة حسين، والتي أتى على ذكرها المؤرخ الطيب بن عبد الله بامخرمه في كتابه (تاريخ ثغر عدن) وغيرها من المعالم.

لقد اختلطت المعالم التاريخية بالصبغة الأسطورية لدى ابن المجاور، وبامخرمه، والكتّاب المسيحيين بحيث غدت هذه الأسطورة، جزءاً لا يتجزأ من تاريخها، وهذه الصبغة في تصورنا دالة على أقدمية هذا المعلم أو ذاك، فقلعة صيرة مثلاً، دارت حولها موجة من الأساطير تؤكد أنها تضرب بجذورها إلى مخلفات الحضارة اليمنية القديمة، وقس على ذلك بقية المعالم والمآثر، كحارة الزعفران وبئرها المشهورة التي يُستخلص من مائها النبيذ الخالص على حد زعم ابن المجاور وبامخرمه.

إن هذا الجزء من معالمنا التاريخية بما فيه من ألوان القصور، يُعد اللبنة الأولى التي ينبغي أن تعقبها لبنات، ولبنات حتى نتمكن من بناء صرح معالمنا التاريخية، وهدفنا من وراء تقديمه اطلاع القارئ العربي على هذه النماذج الحضارية، فالكثيرون من أبناء وطننا العربي يعرفون الكم الهائل من الثقافات العربية، والعالمية، بيد أنهم يجهلون الكثير من مظاهر الحضارة في اليمن الطبيعية، ناهيك عن النماذج الحضارية المتميزة في عدن ولحج، ومكيراس، وشبوه، وحضرموت.

والله من وراء القصد.

دبي في ١٢ شعبان ١٤١٠هـ ٩ آذار مارس ١٩٩٠

أحمد صالح رابضه

هوامش

(١) بامخرمه ، أبو محمد عبد الله الطيب بن عبد الله - تاريخ ثغر عدن منشورات المدينة - صنعاء - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ج(١)

(٢) الكاتب -مجلة المنارة العدد (١) ص٧٦

(٣ - سيرجي شيرنسكي -أضواء على الآثار اليمنية ، إصدار مركز الأبحاث الثقافية ، تقرير علمي ص١٧

(٤) الكاتب -مجلة الحكمة ١٩٨٧ العدد ١٤٠ ص٢٣

(٥) انظر أيضاً ابن المجاور -تاريخ المستبصر ، تصحيح أوسكر لوفغرين منشورات المدينة ص١١٧

(٦) محيرز ، عبد الله أحمد -صهاريج عدن دراسة منهجية حديثة ١٩٨٨م دار الهمداني ص٦٠ ومواضع أخرى.

(٧) انظر ملاحظات شيرنسكي -التقرير أضواء١٦ ، وتقرير ميان عبد الحميد عن الصهاريج مسودة -وتقرير ليكوك وروجر صيدح (تقارير بالمركز اليمني).

(٨) وينذل فيلبس كنوز مدينة بلقيس تعريب عمر الديراوي١٨٦

(٩) حسين أحمد السياغي -معالم الآثار اليمنية ، مركز الدراسات والبحوث اليمني صنعاء.

(١٠) انظر شيرنسكي أضواء ص١٧ تقرير.

(١١) رونالد ليو كوك ، روجر صيدح -تقرير استشاري -لصيانة وترميم الآثار والمواقع الأثرية والتاريخية -طبع مشاتسل ص٥٦

(١٢) ميان عبد الحميد تقرير (في مواضع مختلفة منه).

(١٣) رونالد ليكوك وروجر صيدح التقرير الفقرات المتعلقة بالصهاريج.

(١٤) حضرموت القديمة والمعاصرة ج١ ، ص٥٧ تقارير البعثة اليمنية السوفيتية المشتركة (المستوطنات الأثرية في ريبون) آدام اكوبيان -محمد بامخرمه ، يوري فيتوفراف.

(١٥) حضرموت القديمة والمعاصرة١ -مستوطنة قنا.

(١٦) شيرنسكي -أضواء٢٢

(١٧) حضرموت القديمة والمعاصرة تقارير١ - ص١٠

من تاريخ جزيرة صيرة التاريخية

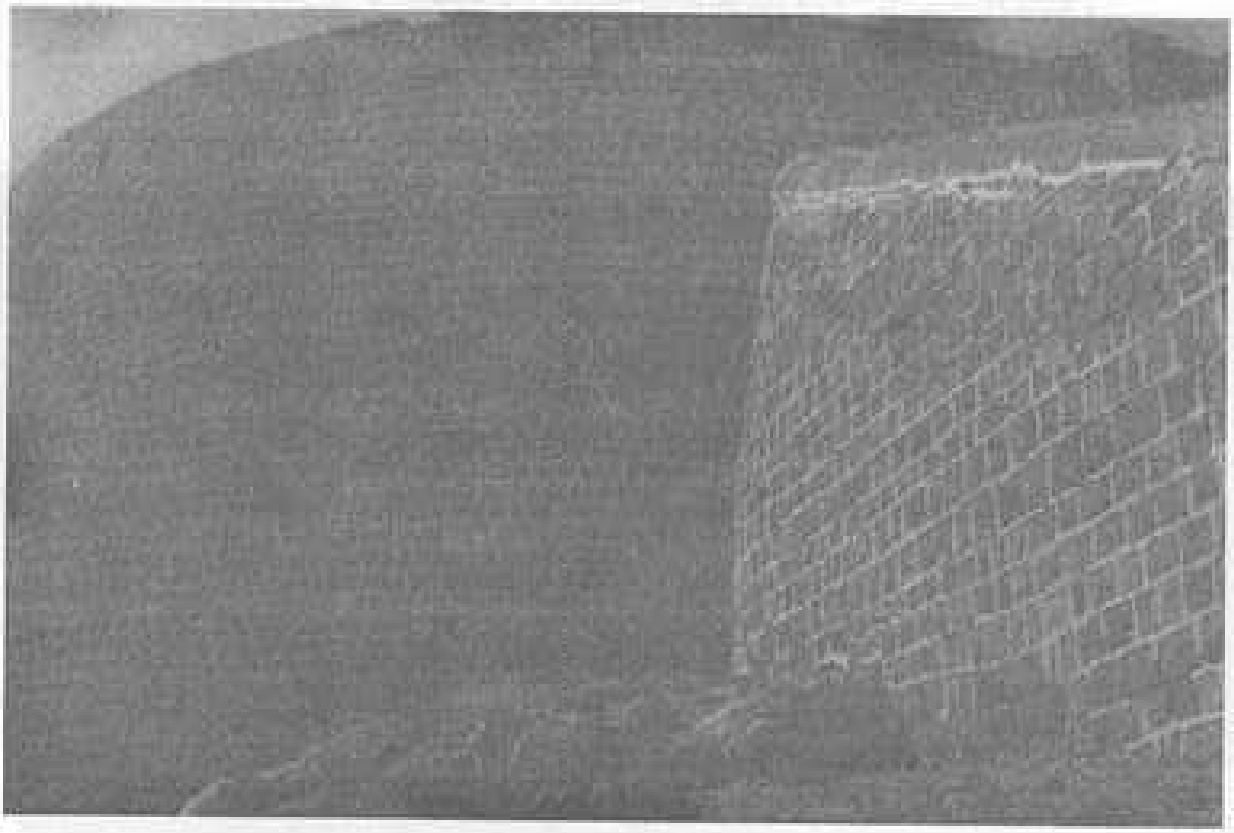

قلعة صيرة التاريخية

صيرة لغوياً:

الملاحظ أن المصادر التي وقفنا عليها على شحة مادتها تشير وباختصار إلى تاريخ الجزيرة بصفة عامة باستثناء المصادر الأوروبية، ولكنها على أية حال تنقل نتفاً حرية بالدرس على الرغم من اتفاقها في النقل الصريح من بعضها البعض.

وقد استعنّا بمعجمات اللغة في تعريف التسمية (صيرة) التي أطلقت على الجزيرة كلها، بما في ذلك القلعة القديمة المندرسة، والتي اختلف الباحثون المحليون في تعريفها، فقد ذكر صاحب تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية[1] -وله قصب السبق في تناول هذه الموضوعات- ثلاثة حلول للتسمية:

١- إن المستعمرين البرتغاليين أطلقوا اسم سيرا ومعناها جبل على هذه البقعة.

٢- إن الهنود كانوا يسمون عدن سيراسيت، ولعلها إشارة إلى أسطورة رأس

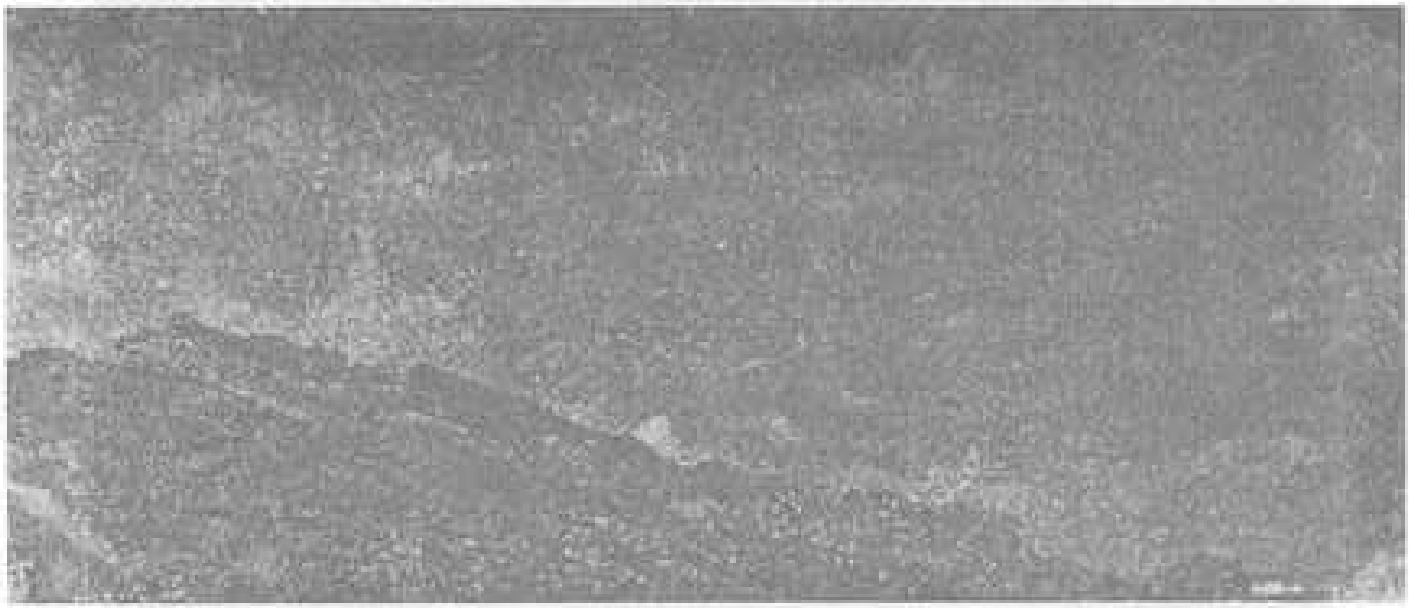

جزء من جبل الخضراء بعدن

الجني راون الذي يسكن السلسلة الجبلية الممتدة من جبل الخضراء (إلى جبل التعكر (حديد)[٢].

٣- إن صيرة في العربية تعني السمك الصغير، أو السردين، أو الشقوق والكهوف.

ويعقب الباحث على ذلك بقوله إن بحر صيرة مليء (بالعيدة) وبالشقوق والكهوف أيضاً. ثم يخلص إلى القول إن هذا هو الحل الصحيح للتسمية.

ويبدو أنه التبس عليه الأمر فانتزع لفظة صيرة من المعجمات وأطلقها دون رويَّة وإمعان على نوع من السمك يوجد في سواحلنا نسميه (العيده) أو (العيد)، ومن مواطنه ساحل الشحر. وقد أكد لي بعض الصيادين الماهرين أن نوعاً آخر من السمك نسميه (الليَّة) هو كثير الشبه بالعيدة ينتشر في جزيرة صيرة ولكنه أصغر

حجماً من العيدة.

وعندما رجعنا إلى هذه المعجمات العامة والمتخصصة تبين لنا أن لفظة صير بالمعنى الذي وقف عليه الباحث تعني:

أولاً - الصحناة أو الصحناة، وقد أطلقها أحمد تيمور وحده[٣] على السمك المملح المعلب المعروف بالسردين وليس على السمك في حالته الطبيعية.

ثانياً - إن الصير بمعنى الشق لا تطلقها على الشقوق والكهوف البحرية فيما نعلم، فقد ورد في الحديث النبوي: «إنه من نظر في صير باب وفقئت عينه فهي هدر»[٤]. ووردت بهذا المعنى في كل المعجمات[٥]، بيد أنه يجدر بنا أن نشير إلى معان أخرى للتسمية وردت في معاجم مختلفة هي أقرب إلى الصحة فيما نظن، فمثلا ذكر ياقوت في معجمه[٦] «إن صيرة بالكسر هي حظيرة تُعمل للغنم من

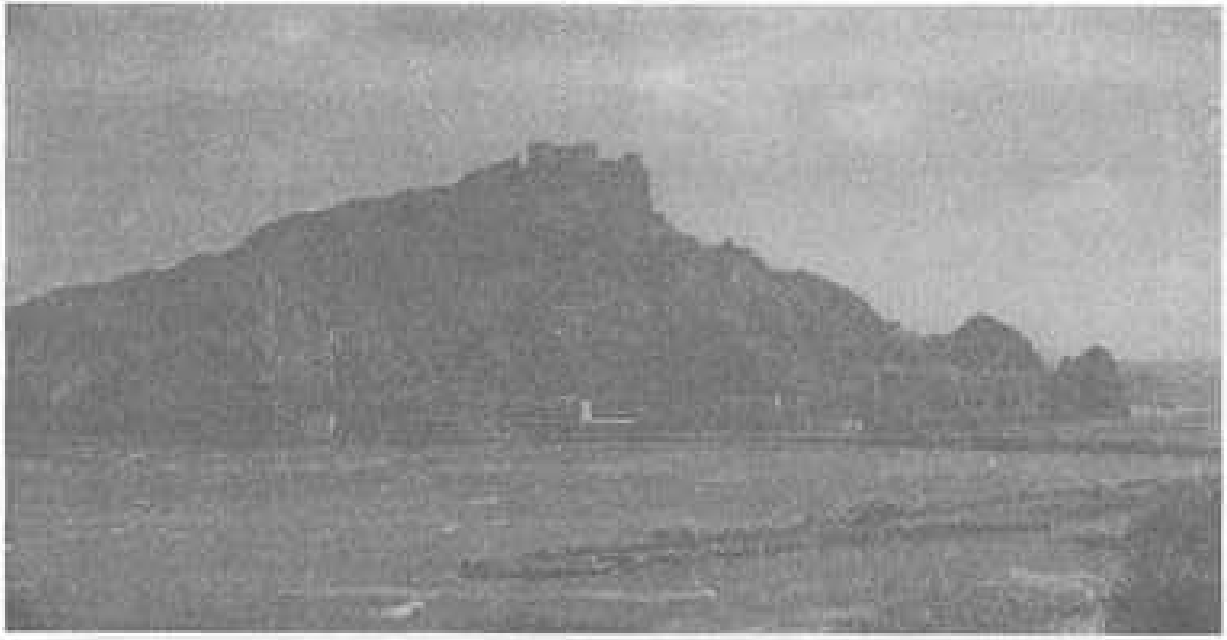

قلعة صيرة التاريخية

حجارة، وقد تبنى من خشب أو أغصان كما يقول أحمد رضا[٧]. والمعروف فيما يذكر المؤرخون أن أهل عدن كانوا يأخذون في القرون الماضية سبعة ثيران ويذهبون

الجهة الخلفية لميناء صيرة التاريخي

جانب من ميناء عدن القديم

بها إلى جبل صيرة حيث تبقى هناك حتى مطلع الفجر فيذبحون واحداً منها على سبيل التضحية، فلعلهم كانوا يحفظون هذه الثيران في حظيرة يطلقون عليها صيرة. ويسمي المؤرخ بامخرمه هذه العادة ضحية الجبل[٨]. ويقول إنهم يقدمون ذلك قرباناً للأرواح الشريرة التي تعبث على حد زعمهم بأمواج البحر وتعرقل سير السفن. والحقيقة أن الرياح الموسمية التي تهب في موسم الشتاء هي التي تبعث على تعثر السفن في شواطئ صيرة.

ويذكر صديقنا الفاضل الأستاذ المؤرخ البحري حسن صالح شهاب أن ثمة مواضع وجزر تسمى بالصير منها صير أبو نعير، وهي جزيرة بين دبي وجزيرة داس، وصير بني ياس، وهي قريبة من ساحل أبو ظبي، وصيروت وهي بندر على ساحل إيران[٩]. ويعلل التسمية تعليلاً أقرب إلى الصواب إذ يقول إن لفظة صيرة مصطلح بحري للصخرة، فالبحارة حينما يرسون في مرسى فيه صخرة أو جبيل يقولون: «هذا مرسى فيه صيرة». وصارة الجبل عند البكري[١٠] رأسه. ونحن نميل إلى الأخذ بهذا التعليل لكثرة ورود مثل هذه المصطلحات في المصنفات البحرية واختفائها في

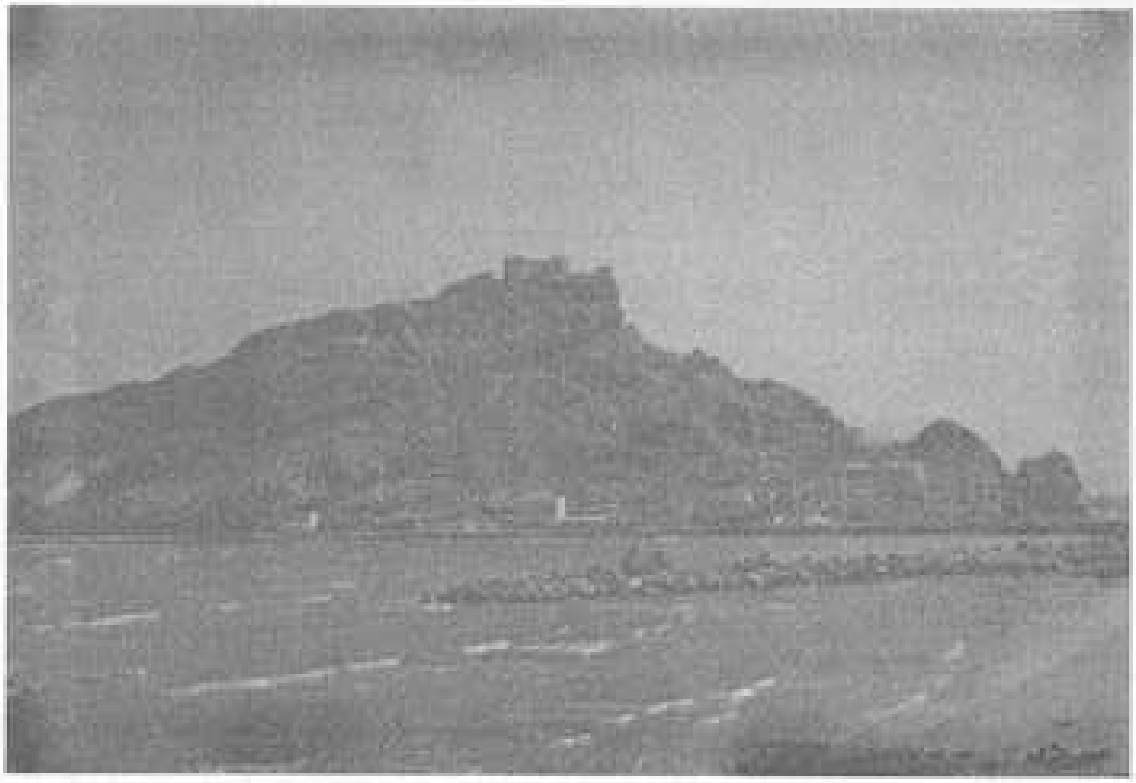

جزيرة صيرة التاريخية

المعجمات. ويعزو أحمد رضا هذه اللفظة في معنى من معانيها إلى عاد وإرم[١١]، وهذا مايؤكد جذورها في اللهجات اليمنية القديمة المندثرة، إلا أنه يعوزنا الدليل العلمي الصريح في هذا الصدد.

جزيرة صيرة والميناء القديم:

إن هذا الاستنتاج الذي توصلنا إليه من خلال دراسة اللفظة صيرة يؤكد بما لايدع مجالاً للشك أن البحارة الأقدمين كانوا يطلقون التسمية على المراسي الجبلية، أو بالأحرى المراسي التي تقف على سفحها التلال، أو الجبال الصغيرة، أو كما يسميها الثعالبي المتوفى سنة ٤٢٩هـ (الضلع) أو (القرن)[١٢]، وفي جزيرة صيرة الواقعة في الخليج الأمامي بمدينة عدن يقع أحد هذه المراسي القديمة متوسداً ضفاف البحر ويقف على عتبته جبيل شامخ هو المعروف بجبل صيرة.

ويبدو واضحاً أن هذا الموضع يعد من أهم المنافذ التي تُفضي إلى قلب المدينة -إن لم يكن الوحيد- وتحتفظ مياهه بثروات معدنية منها معادن اللؤلؤ كما يقول

بقايا مآثر تاريخية على مقربة من قلعة صيرة التاريخية

الكرخي المتوفى في أواخر القرن الرابع[١٣]، وقد شهد هذا الموضع معارك دامية خاضها اليمانيون ضد كل أنواع القرصنة بدءاً بحروب إرياط مع ذي نواس الحميري على مايذكر الدينوري المتوفى سنة ٢٨٢هـ[١٤] وانتهاء بالمستعمرين البريطانيين بقيادة القرصان هنس.

وكان مرفأ تجارياً هاماً يستقبل السفن الهندية من مختلف المقاطعات[١٥]، والسفن الصينية والفارسية والعمانية والمصرية والحجازية والحبشية[١٦]. هذا إلى جانب السفن اليمنية الراسية في الميناء والتي يمتلكها بعض أهالي عدن الموسرين[١٧].

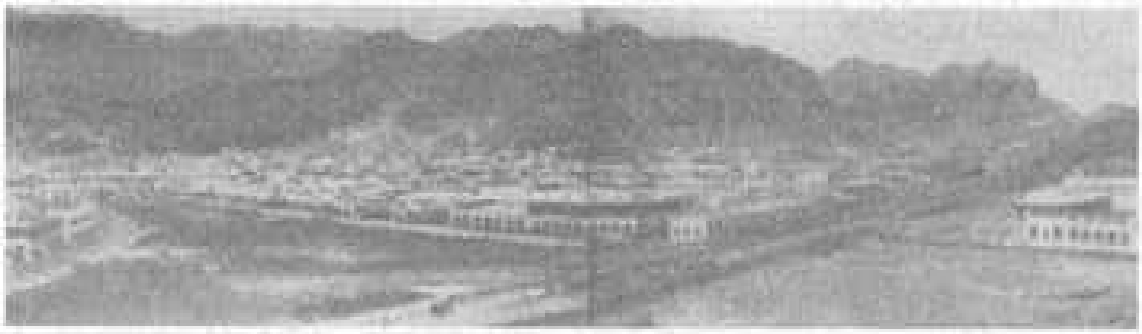

مدينة عدن في القرن التاسع عشر الميلادي

وكانت تستودع فيه مختلف المنتجات العالمية التي تُنقل بعد ذلك إلى مرافئ أخرى على سفن صغيرة تمخر عباب مضيق باب المندب(١٨). ويقدر ابن المجاور عدد السفن التي ترسو في الميناء بثمانين أو سبعين سفينة كل عام[١٩]. ويصف نشاطه التجاري فيقول: والفرضة كالمحشر فيه المناقشة والمحاسبة والوزن والعدد[٢٠].

نظام مراقبة السفن:

وقد استُحدث في هذه الفترة نظام مراقبة السفن القادمة إلى الميناء، وهو نظام جد بدائي، نستطيع أن نطلق عليه الفنار البدائي، يقوم به عدد من الحراس، يقفون على قمتي جبل المنظر والخضراء[٢١]، ويراقبون قدوم السفن وهم يتمكنون بحكم الخبرة والممارسة من مشاهدة السفن عن طريق عصي يركزونها على قمة الجبل

وينظرون من طرفها الأعلى إلى الشيء المنظور، فإذا كانت حركته في جهات عدة تبين لهم أنه مجرد طائر، أما إذا كانت الحركة بطيئة فيتيقنون أنها حركة سفينة قادمة إلى المرسى، فيصرخ الحارس[٢٢] هيريا، ويرددها الآخر، وهكذا دواليك حتى يسمع الحارس الذي يقف على مقربة من الفرضة فيذهب إلى الوالي يخبره بقدوم سفينة[٢٣]. ثم يأتي الوالي والمفتشون يسألون عن نوع البضائع وعدد الركاب والبحارة والجهة التي قدمت منها السفينة، «وربما انتزعوا أشرعتها ليتأكدوا من أنها لن ترحل قبل تأدية الضريبة»، كما تقول جاكلين بيرن[٢٤].

نظام التفتيش:

كما استحدث نظامان آخران، أحدهما نظام تفتيش الركاب والبضائع، والآخر نظام الضرائب أو العشور، ولعل كليهما استحدثا في عصر بني زريع.

وهناك موظفان اثنان يقومان بتفتيش الركاب أحدهما رجل يفتش كل أجزاء الجسم بما في ذلك (إليتي الرجل)[٢٥]، وامرأة عجوز تفتش النساء وتضرب بيدها في أعجازهن وفروجهن كما يقول المؤرخ بامخرمه[٢٦]. أما البضائع والأقمشة فتظل في الفرضة أياماً ثلاثة تتعرض لتفتيش دقيق، ثم تُدفع إلى أصحابها بعد أخذ العشور. والتفتيش في مثل هذه الأحوال إجراء وقائي يحد من تسرب الممنوعات والمحظورات إلى المدينة، بيد أننا لم نقف على نموذج من هذه المحظورات في المصادر التي بين أيدينا، ولاشك أن أهم الممنوعات غير المرخص بها رسمياً هي الذهب والسلاح وخلافه.

أما بالنسبة إلى نظام الضرائب والعشور فقد استُجد في عصر بني زريع، وكان يتأرجح من حيث تحديد الضريبة بين الارتفاع والانخفاض والاضطراب والشذوذ في بعض الأحيان، فقد تفرض ضرائب باهظة على بضائع معينة كالعود[٢٧]، والكافور، إذ يدفع التاجر على الفراسلة الواحدة من الكافور خمسة وعشرين ديناراً وعلى بهار[٢٨] الطباشير أحد وعشرين ديناراً، وعلى بهار الفلفل ثمانية دنانير، وديناراً ضريبة جمركية على السفينة، ودينارين آخرين عند خروجه على الفرضة[٢٩]. وتعفى بضائع أخرى من الضريبة كالحنطة والدقيق والسكر والأرز

والصابون وزيت الزيتون والعسل والتبوس والماعز[٣٠] والسمك المملح إن كان بلا رأس[٣١]. وهذه البضائع جميعها هي القادمة من مصر والهند كما يقول ابن المجاور[٣٢]. والطريف في الأمر أن الضرائب لاتُفرض على الجواري الحسان والعبيد الغلمان إذا كانت أعينهم واسعة[٣٣]. وقد يحدث هذا كله في حضور حاكم المدينة والولاة[٣٤]. إذ يذكر بامخرمه أن حاكم عدن عمران بن محمد بن سبأ كان يحضر في الميناء أثناء العشور.

وقد قيل إن يهودياً اسمه خلف النهاوندي هو الذي حدد هذه الضرائب، ولعل الدولة الزريعية وضعتها بعد ذلك قيد التنفيذ مباشرة[٣٥]. والمعروف أن اليهود ذوو خبرة واسعة في هذا المجال، وكانوا ينتشرون في مدينة عدن، ولهم أحياء خاصة[٣٦].

وقد لاحظ الرحالة الأوربيون الأقدمون والمحدثون هذا النشاط الكبير للمرفأ، ومنهم من قدم إلى عدن للتجسس فقط على أحوالها الاقتصادية والسياسية والتحقق من إمكانية الوصول إلى مرافئها والعبور عبر مضايقها بحثاً عن مناطق نفوذ أكبر في العالم، إذ أشارت جاكلين بيرن في مؤلفها اكتشاف جزيرة العرب إلى واحد من هؤلاء القراصنة هو (بدرو دي كوفيلها)[٣٧] الذي بعثه المستعمرون البرتغاليون إلى شبه الجزيرة العربية عام ١٤٨٧م. وقدم إلى عدن في العام نفسه ووصف مرفأها وصفاً دقيقاً[٣٨]. وسبقه بزمن طويل الرحالة الإيطالي ماركو بولو وسجل ملاحظاته التي لم نقف عليها[٣٩].

نظام حماية السفن:

واستحدث في عدن في العصر الأيوبي نظام هو أشبه بأنظمة حماية السفن في عرض البحر، ولكن مقابل ضريبة يدفعها ملاك السفن ارتفعت بعد سنة ثلاث عشرة وستمئة[٤٠]. ولعل السبب في ارتفاعها يكمن في ضعف السياسة الاقتصادية في البلاد في عهد الأيوبيين، ورغبة بعض ولاتهم المتزايدة في استنزاف خيرات اليمن، وذلك عن طريق القوانين الجائرة التي فرضوها على الأهالي وملاك السفن. ذكر ابن جبير المتوفى سنة ٦١٤هـ في رحلته أن عثمان الزنجبيلي والي عدن من قبل الأيوبيين

نهب أموالاً وذخائر عظيمة من عدن وفر إلى مصر، ووصفه بسوء السيرة مع التجار والأهالي إذ «كانت المنافع التجارية كلها راجعة إليه، والذخائر الهندية المجلوبة كلها واصلة إلى يديه، فاكتسب سحتاً عظيماً وحصل على كنوز قارونية على حد تعبيره»[٤١]. وقد تمكنت سفن الحراسة الليلية من تعقبه ومصادرة بعض هذه الأموال. والملاحظ أن الجزيرة كانت خالية قبل هذا الإجراء من سفن الحراسة الليلية في العصر الزريعي، وربما كانت غير محصنة ومسوّرة إذ يورد ابن المجاور قصة المركب المغربي الذي أرسى في الميناء، وتوجه صاحبه خفية إلى بيت الداعي، ولعله عمران، أو محمد بن سبأ دون علم بهما. وأخفى بضاعته في منزل أحدهما، والظاهر أن هذا المنزل كان على مقربة من المرسى أو على جبل المنظر، ثم لما أسفر الصبح تأكد التاجر أنه في منزل الوالي. وعفا عنه الوالي كما يذكر ابن المجاور، ولكنه انتبه لهذا الأمر بتشييد أول سور لمدينة عدن يمتد من الجبل الأخضر إلى جبل حقات. وقد تهدم هذا السور لضعفه فابتنى آخر ظل إلى عهد عثمان الزنجبيلي سالف الذكر الذي قام هو الآخر بتجديده. ويبدو أنه حصن المدينة تحصيناً قوياً[٤٢]، فعندما زارها دي بارثيما البرتغالي حوالي سنة ١٥٠٨م أدهشته تحصيناتها القوية، وأسوارها الممتدة على السلسلة الجبلية المحاطة بها[٤٣]. ويبدو أنه لولا هذه التحصينات، إضافة إلى القدرة القتالية لدى المدافعين اليمنيين لاستطاع الفونسو دي البوكرك من الاستيلاء عليها[٤٤].

قلعة صيرة:

وتقف على عتبات الجزيرة (صخرة) عملاقة قبالة جبل المنظر[٤٥] هي مانطلق عليها اليوم جبل صيرة، وعلى ذروتها قلعة ترجع في تقديرات العالم السوفييتي سيرجي شيرنسكي إلى القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، غير أنها مغطاة اليوم بتشييدات لاحقة كما أشار الخبير في تقريره العلمي المقدم إلى المركز اليمني للأبحاث الثقافية[٤٦].

والجدير بالذكر أن شيرنسكي قام بمسح ميداني للموقع وألمح إلى إمكانية دراسة تكوينه العمراني وسبر أغواره. وأكد أن الموقع كان مأوى طيباً للناس وحماية

للميناء من قراصنة البحار والغزو الخارجي[٤٧]. ولم يأت بتفصيلات أخرى تتعلق بالتشييدات القديمة للقلعة المندثرة، والفترة الزمنية للتشييدات المستحدثة التي نراها اليوم. وقد قمت في السادس والعشرين من شهر نوفمبر عام ١٩٨٤م بزيارة لمعاينة

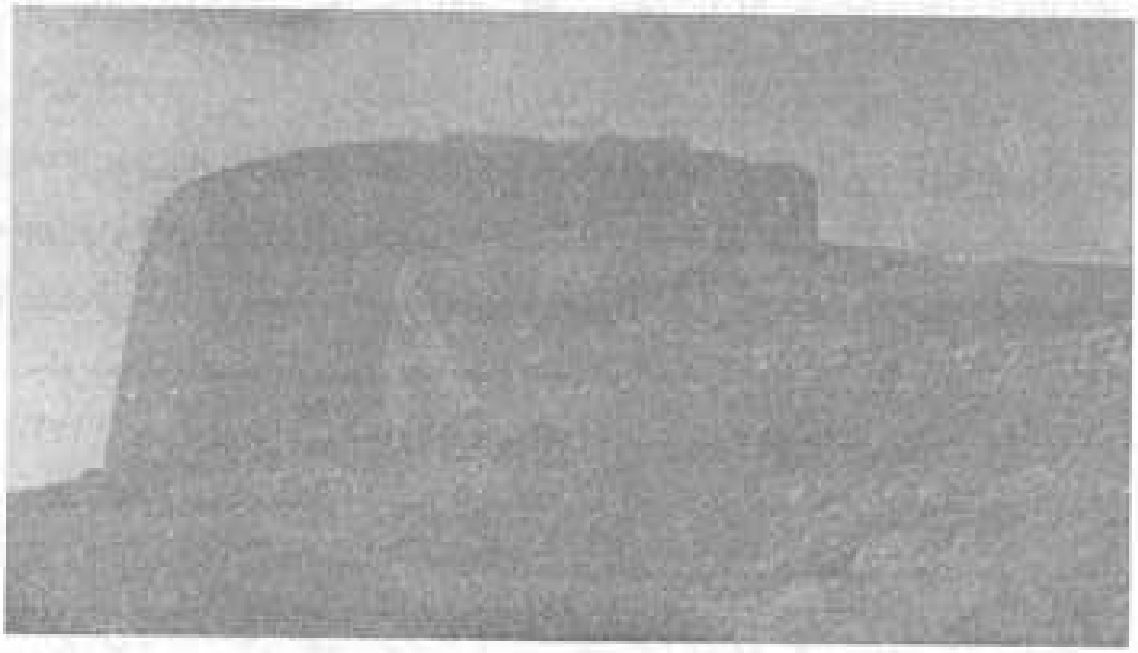

الموقع عن كثب برفقة صديقنا الفاضل الأستاذ يوسف حسن السعيدي، تبين لي من خلالها أن بناتها اختاروا لها موقعاً استراتيجياً هاماً على ذروة الجبل يدل على قدرات أسلافنا اليمانيين الفائقة وقوة شكيمتهم، وتضحياتهم في سبيل الذود عن الأرض الطيبة. وشاهدت مدافع كادت عوامل التعرية أن تطمرها، وهي تدل على أن القلعة شهدت معارك حاسمة ضد الغزاة والقراصنة، وتعرضت غير مرة للتدمير، وقامت حكومات عدن في العصور الوسطى بترميمها وإعادة بنائها. ويبدو أنها لم تدمَّر بعد ذلك، وإن زعمت بعض المصادر البريطانية أن السفن البريطانية التي هاجمت مدينة عدن دمرت القلعة بما فيها من المدافع[٤٨].

وعلى مسافة قصيرة من القلعة تقوم أطلال مبنى شبيه بالثكنة العسكرية يحتضن مدافع مطمورة ويفضي إلى واد أو مسيل صغير لعل لعوامل التعرية

والسيول يد في شقه، فمن المحتمل أن يكون هو هدف السفن البريطانية. وإذا ماصحت مزاعم هارولد ف في هذا الصدد فمن المستبعد أن تعيد السلطات البريطانية بناء القلعة وبالطرائق القديمة في البناء. أما الحصن الصغير الذي يقف على مقربة من القلعة؛ والذي نشاهده من أي موضع فسيح في المدينة، فقد شيده المستعمرون البريطانيون في وقت متأخر في أغلب الظن. وهو يختلف اختلافاً بيناً من حيث بنائه عن القلعة.

وتعوزنا الأدلة في تحديد فترة بناء القلعة، والحكومة أو الجهة التي مولت العمل، إذ لم تسعفنا المصادر على قلتها بذلك، ولكنها أشارت إلى حصون مختلفة بنيت في هذا الموضع ومواضع أخرى من الجزيرة لعل من المفيد الإشارة إليها. فقد ذكرت هذا المصادر أن آل زريع حكام عدن في الفترة مابين ٤٧٠- ٥٦٩هـ ١٠٧٧- ١١٧٣م هم أول من بنى الدور الحجر التي كانت موادها تجلب من أبين، وشيدوا بعض أسوار مدينة عدن. وليس من المستبعد أن تكون لهم يد في بناء القلعة، ولكن هذه الروايات تؤكد من ناحية أخرى أن بيوت عدن في تلك الحقبة كانت مصنوعة من الخوص والقصب حتى أسوار المدينة نفسها لم تكن في عهدهم إلا من هذه المواد، ولهذا سرعان ماتهدمت[٤٩]، ثم جاء الأيوبيون ٥٦٩- ٦٢٦هـ ١١٧٣- ١٢٢٩م وجددوا الأسوار وأحكموا تحصينات المدينة، فلعلهم بنوا القلعة أو جددوها. وتزعم روايات أخرى أن الأقدمين بنوا (شصنه) خلف مرسى المراكب من جهة البحر[٥٠]، هُدمت في عصر بني طاهر ٨٥٨- ٩٣٣- ٤٥٤- ١٦٢٦م، وبني عوضاً عنها (دار البندر)، ثم هدمت هذه الدار أيضاً سنة ٩١٩هـ، وبني بدلاً عنها الحصن الذي في طرف جبل صيرة[٥١]. فلعل دي بارثيما سالف الذكر شاهد هذا الحصن أثناء زيارته لعدن عام ١٥٠٨م، ولم يشر المقدسي إلى هذا الموضع، ولا إلى القلعة، وإن ذكر الموضع الذي يخرج منه النار، والمتبادر أنه استقى هذه المعلومة من مصنفات المؤرخين اليمانيين.

كما بنيت حصون أخرى على الجبال بناها قوم يطلق عليهم ابن المجاور (أهل القمر)[٥٣]. ويضيف أن بناءهم باق بالحجر والجص ملء تلك الأودية والجبال[٥٤].